تاريخ الاستلام: 2020/03/24 تاريخ القبول: 2020/04/15

أبعاد قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت

The problem of Western Sahara worsened with the beginning of the exit of the colonial powers

د. لدغش رحيمة *
drrahimala@gmail.com
جامعة الجلفة
(الجزائر)

د. لدغش سليمة *
ladgchesalima@yahoo.fr
جامعة الجلفة
(الجزائر)

ملخص:

تفاقمت مشكلة الصحراء الغربية مع بداية خروج القوى الاستعمارية من المنطقة وما خلفه هذا الخروج من مشاكل حدودية، وبعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956 طالب بحقه في الممتلكات الإسبانية، ومنها الصحراء الغربية. ومنذ طرح القضية أمام المجتمع الدولي اتخذت الجزائر موقف واحد وهو تصفية الاستعمار الذي يتمثل في تقرير مصير الشعب الصحراوي وتحريره. أما عن النتائج المتوصل إليها فتتمثل في أن جميع القرارات الصادرة عن بعض المنظمات الدولية لم يثبت لديها وجود روابط قانونية من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار رقم 1514 المتعلق بتصفية الاستعمار، كما أن موقف الجزائر من هذه القضية قائم على مبادى الثورة التحريرية.

كلمات مفتاحية: الصحراء الغربية، المغرب، الاستعمار، تقرير المصير، الجزائر.

Abstract:

The problem of western Sahara worsened with the beginning of the exit of the colonial powers from the region and the consequences of this exit from border problems, and after Morocco gained its independence in 1956 he demanded his right to Spanish property, including Western Sahara. Since the issue was presented to the international community, Algeria has taken one position, namely, the elimination of colonialism, which is to decide the destiny and liberation of the Sahrawi people. As for the results, it is represented in the fact that all decisions issued by some international organizations have not proven that they have legal ties that would affect the application of Resolution No 1514 related to decolonization. and that Algeria's position on this issue is based on the principles of the revolutionary liberation.

Keywords: western Sahara, Morocco, Colonialism, Self-determination, Algeria.

المؤلف المرسل: لدغش رحيمة ، الإيميل: drrahimala@gmail.com

. مقدمة:

يشكل نزاع الصحراء الغربية في وقتنا الراهن أحد أهم النزاعات المترتبة أساسا على المرحلة الاستعمارية التي ميزت التاريخ المعاصر، وأثرت بشكل كبير في تشكيل الخريطة السياسية للمناطق و الأقاليم المستعمرة خاصة إقليم الصحراء الغربية، ومما يزيد من أهمية النزاع هو تأثره بصراع المصالح بين الدول اقتصاديا وسياسيا وايدولوجيا.

فلقد نالت جل شعوب القارة الإفريقية استقلالها كدول ذات سيادة، في حين بقيت الصحراء الغربية التي كانت تحت إدارة الاستعمار الإسباني منذ سنة 1884، حينها كان المغرب تحت الانتداب الفرنسي، فكانت بعض القبائل الصحراوية تقدم الولاء للملك المغربي لكن بعد استقلال المغرب بدأت تطالب بمناطق الجنوب، على اعتبار أنها لا تملك صحراء. فبدأت تبحث عن عمق لها في الصحراء الغربية. وعند استقلال موريتانيا أصبحت هي الأخرى تزعم أنها لها حقوقا تاريخية في منطقة الصحراء الغربية.

وفي سنة 1975 وبدل أن ينال هذا الإقليم استقلاله تم تقسيمه بين كل من المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية؛ بعد الانسحاب المفاجئ للاستعمار الإسباني نتيجة الضغط الذي مارسته الأمم المتحدة عليه، لمنح الاستقلال لهذا الإقليم الذي اعتبرته سنة 1963 ضمن الأقاليم التي يجب تصفية الاستعمار منها.

وتظهر أهمية دراسة هذه القضية من خلال كونها بؤرة للصراع الإقليمي وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي.

أهداف الدراسة: نهدف من دراسة هذا الموضوع:

1/ الاطلاع على أهم قضايا العصر ، كون الصحراء الغربية آخر مستعمرة مما يعطي للمقال خصوصيته.

2/ تسليط الضوء على موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية.

3/ البحث في طبيعة النزاع حول الصحراء الغربية وتتبع مراحل تطوره وإبراز أهم أطراف هذا النزاع.

4/ توضيح أن النزاع يمثل اختبارا حقيقيا لمدى فعالية ومصداقية الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية.

5/ لتكون الدراسة محاولة بحثية لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

ومما تقدم نطرح **الإشكالية** التالية: ما هو الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

ما هي الجذور التاريخية لهذه لمشكلة ؟ ما هي أبعاد الصراع ؟ من هم أطراف النزاع حول الصحراء الغربية؟

المنهج المستخدم: إن المنهج المتبع في دراستنا لهذا الموضوع هو المنهج الوصفي والتحليلي، لكي نقوم بعرض المشكلة موضوع البحث، وتحليلها، ثم ترتيبها في نسق فكري، يكون صالحا لفهم موضوع أبعاد قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت. كما نستخدم المنهج التاريخي، فبحكم أن الموضوع تاريخي يجب علينا اعتماد هذا المنهج لتقرير الأحداث والوقائع التاريخية، والذي يفيد في وصف وتتبع الأحداث وتسلسلها تسلسلاً كرونولوجياً وفق سياق مرتبط ارتباط دقيق بالزمان، والمكان لأن الموضوع هذا المقال هو جملة من الأحداث في تاريخ المنطقة.

المحور الأول: الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية

تشكل منطقة المغرب العربي عبر تاريخها السياسي الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافية أو تضيق حسب قوة السلطة السياسية أو ضعفها، وشكلت المنطقة مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء التي يسكنها البدو الرحل من القبائل[1]، ولقد بدأ الاهتمام الأوروبي بالأراضي الصحراوية في القرن الرابع عشر الميلادي، حيث نزل عام 1405، النورمادي"جان دي بيتكاتو" في بوجدور مستهدفا قرى الصيادين، لكن تم طرده بفضل مقاومة السكان، ثم توالت محاولات البرتغاليين والأسبان وفرنسا للسيطرة على طريق التجارة التي اشتهرت بها الصحراء الغربية، إلا أن الصحراويين استطاعوا حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي حماية أراضيهم من كل احتلال

أجنبي، لذلك شهد عام 1478 بناء أول مركز أجنبي إسباني فيها، وبموجب هذا الاحتكاك أصبح بعض سكان المنطقة على إلمام باللغة الإسبانية، حتى جاء مؤتمر برلين عام 1884 ليقسم المناطق ويقرر إلحاق الصحراء الغربية بإسبانيا نهائيا، لتعرف فيما بعد باسم الصحراء الإسبانية[2].

بدأ الاستعمار الفعلي لإقليم الصحراء في ديسمبر 1884، متزامناً وتأكيداً لمؤتمر برلين، وأعلنت إسبانيا منطقة وادي الذهب والمنطقة المتاخمة لها تحت حمايتها. رغم ذلك لم تتمكن إسبانيا من السيطرة على المناطق الداخلية إلا بعد مرور 50 سنة[3]، في مارس 1886 دخلت فرنسا في مفاوضات متواصلة مع إسبانيا، ساعية من وراء ذلك على تقريب المصالح، لأن فرنسا حينها كانت مهتمة بكل من موريتانيا والمغرب، وكانت تسعى إلى ترسيم الحدود التي تتواجد فيها اسبانيا من أجل تقييدها على التوسع نحو موريتانيا أو المغرب، وحتى تجاه الصحراء الجزائرية.

لحل هذه المشكلة عقدت ثلاث اتفاقات مع اسبانيا؛ الأولى سنة 1900 والثانية في 1904 والثالثة سنة 1912، هذه الأخيرة التي جاءت بعد بضعة أشهر من إعلان المغرب محمية فرنسية. وكانت فرنسا تسيطر على المغرب ابتداءً من سنة 1894، ويعتبر احتلال الأسبان لوادي الذهب رغبة فرنسية لإبعادهم جنوبا. وكانت فرنسا حينها تتطلع للسيطرة على المغرب، أما إسبانيا فكانت تحاول الدفاع على وضعيتها للإبقاء على علاقتها ونشاطاتها التجارية في المنطقة، لهذا حاولت الضغط على فرنسا، بإغراء كل من ألمانيا وبلجيكا بأهمية المنطقة وخيراتها ومن ثم إشراكهم في المنافسة على المنطقة[4].

وفي 29 جويلية 1946 أصدرت الحكومة الإسبانية مرسوما يحدد ما يسمى بمستعمرة إفريقيا الغربية الإسبانية، ويضعها تحت سلطة رئيس مجلس الوزراء، وتضم هذه المستعمرة إقليم إيفني الذي كان حتى ذلك التاريخ يتمتع بنفس وضع سبتة ومليلة، أما في سنة 1952، قامت لجنة مشتركة فرنسية اسبانية برسم حدود ساحل وادي الذهب وموريتانيا.

فإسبانيا مهتمة بهذا الإقليم لأنه إستراتيجي بالدرجة الأولى لما يحتويه من خيرات باطنية، لهذا أصدر المستعمر الإسباني مرسوما في 10 جانفي 1958، أعلن فيه أن الصحراء الغربية مقاطعة إسبانية من كل الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والعسكرية، وكان الهدف من هذا المرسوم هو التأكيد على الطابع الإسباني البحت للصحراء وإعادة تنظيم إدارتها العسكرية. ومع بداية الستينيات ازداد اهتمام إسبانيا بالصحراء الغربية وخاصة بعد منح رخص التنقيب عن البترول للشركات البترولية الغربية، ولكن عوضا عن اكتشاف البترول اكتشفت البحوث ثروة أخرى لم تكن في الحسبان وهي الفوسفات، وبكميات هائلة حوالي 2 مليار طن وعلى مساحة تقدر ب 231 كم2[5].

ولأن الجزائر كان مستعمرة فرنسية بالإضافة إلى تونس والمغرب وموريتانيا، فقد أخذت إسبانيا كل من الصحراء الغربية وبعض المناطق في شمال المغرب. وفي نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضي استقلت كل المنطقة المغاربية فقد استقلت المغرب و تونس سنة 1956 واستقلت الجزائر في جويلية سنة 1962 وأخذت موريتانيا استقلالها من المغرب، وما أن أخذت الدول المغاربية استقلالها حتى ظهرت النزاعات الحدودية خاصة بين المغرب والجزائر والمغرب وموريتانيا ووصل حد التصادم المسلح بين الجزائر والمغرب سنة 1963 فيما سمي"حرب الرمال"، وكذا النزاع بين المغرب وموريتانيا في الأمم المتحدة، والتي كانت تطالب بها أساسا المغرب على أساس أنها جزء من التراب المغربي وذلك بعد أن تحقق للمغرب استقلاله، فبدأ في المطالبة بحقه في عدة أقاليم، وكذلك بدأ في محاولة الإعلان عن فكرة المغرب الكبير[6].

وجدير بالذكر أن المقاومة الوطنية في الصحراء لقوات الاحتلال الفرنسي والإسباني ظهرت بعد عام واحد من حصول المغرب على استقلاله، تحت قيادة جيش التحرير المغربي الذي استمد عناصر قوته من قبائل الصحراء. ونمت الحركة الوطنية الصحراوية في أحضان الحركة الوطنية المغربية، وقدمت فرنسا لإسبانيا من خلال قواعدها في موريتانيا والجزائر مساعدات وإمدادات عسكرية بهدف إيقاف زحف جيش التحرير المغربي نحو تحرير الصحراء، والذي انزل بالقوات الإسبانية خسائر كبيرة. وقد تشابكت قضية الصحراء الغربية مع مشكلة الحدود المغربية الجزائرية في منطقة (تندوف) وأصبحت عائدية هذه المنطقة إلى الجزائر وعائدية الصحراء الغربية إلى المغرب تشكل

الأساس التاريخي للأزمة بين البلدين، خاصة وأن المنطقة مهيئة للابتزاز السياسي وتوازن القوى الإقليمية والدولية، الذي أخذت آثاره تطفو على السطح في بداية الستينات من القرن الماضي، وعكست هذه المشكلة تقاطع إستراتيجية البلدين بعد أن حاول المغرب تحييد موقف الجزائر كطرف في النزاع[7].

ولقد قامت إسبانيا في 19 ديسمبر 1967، بتكوين مجلس عمومي يعرف بالجماعة، ويتألف من اثنان وثلاثون عضوا، وله اختصاصات محددة، وهو إجراء نتج عن تصرف سابق يتمثل في إعلان الحكومة الإسبانية عن اتخاذ مدينة العيون كعاصمة للإقليم، والملاحظ حول هذه المرحلة أن الأسبان وقفوا ضد قرارات الأمم المتحدة الداعمة لفكرة تصفية الاستعمار من الإقليم، ومن ثم تراجعت لتقبل بالمبدأ في مرحلة السبعينيات إلى جانب تزايد مطالب كل من المغرب وموريتانيا فيما يخص إقليم الصحراء الغربية، كما ظلت إسبانيا تتبع أسلوب المماطلة والتسويف[8].

وعندما أعلنت إسبانيا نيتها الانسحاب من الصحراء الغربية انسجاما مع قرار الأمم المتحدة بإلغاء أشكال الاستعمار كافة، وحق تقرير المصير للشعوب، رفعت قضية الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية، كشكل من أشكال النزاعات القانونية، وقد نظرت المحكمة في القضية قانونيا، وناقشت طلبات الأطراف المشتركة فيها، وادعاءات كل منها من براهين قانونية ومستندات تثبت الحق الذي يدعيه في ملكية هذه الصحراء، لكن بعد المناقشات والمداولات أصدرت المحكمة الدولية حكمها، بأن أي من الأطراف المدعية لا يملك الإثبات الكافي للحق في ملكية الصحراء[9]، واعتبرت أن الصحراء تعود لأهلها الذين يسكنون فيها ولهم الحق في إدارة أنفسهم وتقرير مصيرهم، وهذا ما رفضته كل من المغرب وموريتانيا، وقامت بعقد اتفاق مدريد وهو اتفاق ثلاثي بين كل من إسبانيا المغرب وموريتانيا، صدر في 14 نوفمبر 1975، قامت فيه إسبانيا بالتنازل عن إقليم الصحراء الغربية مقابل إشراكها في استغلال مناجم فوسفات بوكراع، وبقاء أسطول صيدها البحري في المياه الإقليمية الصحراوية. وقد رفضت منظمة البوليساريو هذا الاتفاق، وتابعت عملياتها العسكرية ضد القوات الإسبانية، وفي شهر فيفري من العام 1976 أعلنت قيام دولتها المستقلة مدعومة من الجزائر تحت اسم جمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية، وعيُنت حكومة لها في المنفى، وتعتبر مدينة "تيندوف" في أقصى الجنوب الغربي للجزائر المقر الرئيسي لحكومة منظمة البوليساريو، مع عشرات الآلاف من اللاجئين والمقاتلين الصحراويين، وتبعد مدينة تيندوف حوالي 50 كلم عن حدود المغرب والصحراء الغربية[10].

وقد اندلع قتال بين قوات البوليساريو من جهة والقوات المغربية والمورتانية من جهة أخرى، غير أن موريتانيا وأمام ضغوط داخلية وتغير السلطة، انسحبت من القسم الذي كانت تحتله عام 1979، على أن تسلمه لقوات البوليساريو، إلا أن القوات المغربية فاجأت الجميع واحتلت هذا القسم، وأصبحت الصحراء بكاملها تحت سيطرة التاج المغربي، واستمر القتال بين المغرب وقوات البوليساريو المدعومة من الجزائر[11].

وفي بداية التسعينات أرسلت الأمم المتحدة بعثة عرفت باسم مينورسو، أي بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية. حدد هدف البعثة بمراقبة ووقف إطلاق النار، ومباشرة إجراء الاستفتاء على مصير الصحراء، أي إما الانضمام للمغرب أو الاستقلال، وهو ما يعني حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، وقد حدد العام 1992 لإجراء هذا الاستفتاء، ولكن الخلاف حول من يحق له أن يصوت في هذا الاستفتاء ما بين العرب وجبهة البوليساريو جعل منه أمرا بعيد التحقيق، فالبوليساريو تعتبر أن المغرب استقدم إلى الصحراء الغربية عشرات الآلاف من المستوطنين المغاربة لتغير كفة الأغلبية الصحراوية المطالبة بالاستقلال التام، وهو ما جعل الأزمة تستمر إلى يومنا هذا[12].

لقد كان تخلي اسبانيا عن الإقليم بموجب اتفاقية مدريد عام 1957 وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 بحق شعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال، وظهور جبهة البوليساريو كقوة عسكرية تلقي الدعم من الجزائر جعل من الصحراء الغربية محوراً مهماً من محاور عدم الاستقرار في العلاقات المغربية -الجزائرية[13].

المحور الثاني: الأبعاد الأساسية لأسباب الصراع حول الصحراء الغربية

هذه الأسباب هي التي جعلت أطراف النزاع تلجأ أو تقبل بتدويل القضية من خلال منظمة الأمم المتحدة بعد أن عجزت هذه الأطراف عن حلها للمسائل السياسية والعسكرية، ويمكن ذكر أبعاد الصراع بالأسباب التالية:

- البعد الجغرافي والإستراتيجي[14]:

تقدر مساحة الصحراء الغربية بنحو 266000كم^2 أما حدودها البرية فتبلغ 443كم مشتركة مع المغرب، و1561كم مشتركة مع موريتانيا، و42كم مع الجزائر، وتتكون جغرافيا من منطقتين، هما الساقية الحمراء في الشمال وتمتد من مدينة العيون (العاصمة) باتجاه مدينة سمارة حتى الحدود مع الجزائر، ويمتد إقليم واد الذهب جنوبا من مدينة بوجدور حتى الحدود الموريتانية جنوبا.

ومن الناحية التضاريسية فإن الصحراء تتكون من سهول ساحلية تتسع وترتفع تدريجياً كما توغلنا إلى الداخل، حتى تصل إلى هضاب يبلغ ارتفاعها حوالي 1000 قدم، ويزداد ارتفاع أراضيها إلى سلاسل جبلية ليصل إلى 2000 قدم عند الحدود الموريتانية.

ويسودها نوعين من المناخ الأول داخلي قاري شبه صحراوي يتميز بتقلبات مفاجئة في درجات الحرارة، والثاني ساحلي وهو أكثر اعتدالاً ويبلغ متوسط درجات الحرارة 32°م. وعلى الرغم من أن المناخ الصحراوي هو السائد إلا أن تيار الكناري البارد الذي يهب من الشمال يخفف من حدة ذلك المناخ[15].

- البعد التاريخي:

للصحراء الغربية أهمية خاصة، وذلك لقدم التعمير البشري فيها، في إطار تنظيم الاجتماعي والثقافي المستقل، بالرغم من المحاولات الاستعمارية للسيطرة على المنطقة وضمها، لا شيء سوى لما تحمله المنطقة من أهمية إستراتيجية اقتصادية، ويعود تاريخ تعمير المنطقة إلى حوالي سنة 3000ق.م.

قامت إسبانيا بعدة محاولات للدخول والسيطرة على المنطقة الساحلية بعد سقوط الأندلس عام 1492. وحققت في ذلك مكاسب متواضعة، إلا أنها في عام 1900 تمكنت من عقد اتفاقية مع فرنسا وهي القوة الاستعمارية المسيطرة على الجزائر وأجزاءاً من المغرب وموريتانيا، حيث بموجبها تم إنشاء حدود فاصلة بين وادي الذهب والحدود الحالية لموريتانيا. وفي عام 1912 قامت إسبانيا من جانبها بتحديد منطقتي طرفايا وايغني لتكون حدود لها في الجزء الجنوبي من المغرب، ولم تتمكن إسبانيا من إكمال سيطرتها على كل الصحراء إلا في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي[16].

ولقد تفاقمت مشكلة الصحراء الغربية مع بداية خروج القوى الاستعمارية من المنطقة وما خلفه هذا الخروج من مشاكل حدودية ناتجة عن تقسيمه للمنطقة تقسيما لم يراعي فيها هويات السكان ولا الآثار السلبية الناتجة عن هذا التقسيم بل اعتمد في الأساس على تقسيم النفوذ والمحاصصة بين الدول الاستعمارية خاصة فرنسا واسبانيا، اللتان مثلتا القوى الاستعمارية الكبرى في منطقة شمال إفريقيا[17].

إن لجوء إسبانيا إلى عقد الاتفاق العسكري المشترك مع فرنسا عام 1958 يرجع إلى مجموعة من العوامل لعل أبرزها هو الخوف من قوة المغرب العربي الإسلامي، ورغبة أوربا في جعل المنطقة تعيش حالة عدم الاستقرار السياسي لملء الفراغ وإبقاء سيطرتها على المنطقة، وكذلك زيادة خسائر الأسبان بفعل عمليات جيش التحرير المغربي ومقاومة القبائل المحلية[18].

البعد الاقتصادي:

تكتسب منطقة الصحراء الغربية أهمية كبيرة، لعديد الثروات الطبيعية التي تقع في باطنها، الأمر الذي خولها لتحتل مراتب عالمية أولى في بعض تلك الثورات، فتمثل الموارد الاقتصادية حجر الزاوية في أسباب النزاع بين الدول، نظراً لاعتبارات تجعل ميزان القوة يكون لصالح من يسيطر عليها ويحسن استغلالها واستخدمها، وإن تمسك إسبانيا بالصحراء يعود إلى التنافس الاقتصادي بين الدول الأوربية وبصورة خاصة فرنسا حول مخزون الثروات المعدنية والنفطية، خصوصاً في مرحلة الخمسينيات حيث اكتسب الاستعمار بعداً اقتصادياً.

كما أن المياه الإقليمية الضحلة جعلت من سواحلها غنية بالثروة السمكية التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية

والاجتماعية في المستقبل[19].

وتتوفر في الصحراء الغربية عدداً من الموارد الطبيعية كانت السبب في استمرار المشكلة ودخولها أحيانا النزاع المسلح وأهم هذه المعادن:

1/ الفوسفات: يعتبر الفوسفات من أهم الثروات الصحراء الغربية تم اكتشاف هذا المعدن من قبل عالم الجيولوجيا الإسباني مانويل ميديا سنة 1947، إذ تمتد حقول الفوسفات إلى حوالي 800كلم^2 ويعتبر منجم بوكراع أكبر منجم للفوسفات في العالم، ويقع في الجنوب الشرقي من العاصمة العيون على مسافة تقدر بـ:100كلم، كما يعد من أجود أنواع الفوسفات في العالم (نسبة نقاء 80.56%)، بالإضافة إلى أنه يمثل نسبة (28.5%) من الاحتياط العالمي[20].

2/ الحديد والمعادن الأخرى: يقدر احتياطي الحديد في المنطقة بـ 4.6 مليار طن، وله قيمة اقتصادية هامة وتوجد مناجمه في ذميلة وغراسة، وتبلغ نسبة الخامات في التربة 65% وهي نسبة عالية، ويعتقد بأن هناك إمكانية لرفع كمية الحديد المستخرج، بالإضافة إلى معدن الأنتيمون (Antinony) والنحاس والفضة، والقصدير، والتنفستين، وكذا الذهب، والمنغنيز والبريل والبلاتينيون، بحيث تختلف نسب كل هذه المعادن، من معدن لآخر[21].

3/ النفط: بدأ التنقيب عن النفط في الصحراء عام 1961 من قبل الشركات الأوربية وبتشجيع من إسبانيا، إذ عملت على رفع القيود الاقتصادية وتشريع القوانين التي تشجع على الاستثمارات ورأس المال في التنقيب عن النفط، وحصلت تسع شركات أمريكية وثلاثة إسبانية على امتياز أعمال البحث والتنقيب، وظهر النفط بكميات اقتصادية في المنطقة البحرية عام 1969 وكذلك شمال مدينة العيون. كما أن ظهور الفوسفات بكميات كبيرة وتزايد أهميته قد دفع تلك الشركات إلى استغلال الفوسفات بدلاً من النفط ولم تبق منها سوى شركة نفط الخليج[22].

4/ الأسماك والرخويات: يعتبر السمك الصحراوي واحداً من أكثر المناطق ثراءً وغنى، وتعتبر "الداخلة" و"لكويرة" اثنين من أهم المرافئ ويشمل الاتفاق الأوروبي للصيد البحري منطقة الصحراء الغربية، رغم تعارض ذلك مع القوانين والقرارات الدولية، وفي الوقت الحالي يتم استنزاف هذه الثروة بواسطة المغرب وسفن الاتحاد الأوروبي التي تستنزف أكثر من مليون سنويا، ما يهدد بانقراض هذه الثروة، ويحتل ميناء العيون لوحده المرتبة الأولى إفريقيا في تفريغ سمك السردين، و 41%من الحمولة المغربية الكلية، كما يبلغ حجم التفريغ السنوي لميناء الداخلة مئة ألف طن في السنة حسب إحصائيات 2006[23].

المحور الثالث: أطراف النزاع حول الصحراء الغربية

- المغرب: يستند المغرب في دعواه بالصحراء الغربية إلى الحقوق التاريخية، ويحدد مفهوم الحقوق التاريخية بأن هذه المنطقة كانت تحت إشراف سلاطين المغرب، وكانت قبائل الصحراء ترسل مندوبين عنها إلى البلاط المغربي لتقديم الولاء للسلطان، وأن التكامل الإقليمي يفوق حق تقرير المصير، لذا فإن الصحراء جزء من المغرب، ويضيف المدافعون عن وجهة نظر المغرب إلى ذلك التركيب الجيولوجي للصحراء الغربية بأن طبيعتها وأرض جنوب المغرب واحدة وأن كلمة "تطوان" اسم المدينة المغربية معناها باللهجة المغربية الريفية "العيون" التي هي عاصمة الصحراء[24].

وتنطلق المغرب في مطالبتها بعودة الصحراء إلى التراب المغربي على الحجج التالية:

تاريخيا: كانت الصحراء عبر التاريخ تحت إشراف وسيطرة وتوجيه سلاطين المغرب، وهذه حقيقة أكدتها معظم الدراسات التاريخية الغربية وحتى الإسبانية، وهي جزء من الأراضي المغربية وتشكل امتداداً طبيعيا لها[25].

قانونيا: المعاهدات الدولية التي تؤكد السيادة المغربية على الصحراء ويمكن الإشارة إلى تلك التي صادق عليها لويس الثامن بين سنتي (1631-1635)، ولويس العاشر 1682، ولويس الخامس عشر 1767بالنسبة لفرنسا، وكذلك إسبانيا.

إداريا: حيث تم تعيين القضاة والقادة من قبل السلاطين المغاربة الذين كانت لهم سلطة كاملة على المنطقة[26].

اقتصاديا واجتماعيا:لأن سكان الصحراء شاركوا خلال الأجيال المتعاقبة في قيام حضارة مشتركة أكسبت المنطقة صفة اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية.

إن الموقف المغربي ينطلق من فكرة مغربية الصحراء ووحدة التراب الوطني، وظلت المملكة المغربية متمسكة بموقفها حتى مطلع 2001، حيث أعلن المغرب أنه سيقدم إلى الأمم المتحدة مقترحات في شأن إيجاد صيغة لحكم جهوي ولا مركزي لإقليم الصحراء، بحيث يمكن لأبناء المنطقة تسيير شؤونهم المحلية في إطار اللامركزية[27].

- جبهة البوليساريو[28]: ظهرت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، بعد المذابح الإسبانية ضد شعب الصحراء، عام 1970، حيث عقد المؤتمر التأسيسي الأول بتاريخ 10 ماي 1973، على الحدود بين موريتانيا والصحراء، وأعلن فيه ميلاد جبهة البوليساريو، على أنقاض كل التنظيمات السياسية القائمة في ذلك الوقت، إذ استطاعت الجبهة أن تضم إلى صفوفها جميع المناضلين في الصحراء، وكذلك كل التنظيمات السياسية فيها، ولذلك أصبحت جبهة البوليساريو هي التنظيم الوحيد الممثل لشعب الصحراء.

وقامت على أهداف ومبادئ أكثر تحديداً ووضوحاً. وركزت في هدف رئيسي على الاستقلال التام للصحراء، بعيداً عن إسبانيا والمغرب وموريتانيا، وبنت أساليبها على أساس العمل السياسي والعسكري المنظمين، وتحددت الأهداف السياسية للكفاح المسلح في الآتي:

- عروبة الصحراء بإرجاعها إلى أصلها العربي، رداً أولياً على الاستعمار الإسباني، الذي حاول بمختلف الأساليب الاستعمارية، إلحاق الأراضي الصحراوية، تعسفاً بالأراضي الإسبانية.

- الرد على الإهمال العربي سواء من قبل الأنظمة العربية المجاورة في شمال أفريقيا، أو من قبل الأنظمة العربية التي تبتعد مسافات بعيدة عن الإقليم.

وعلى رغم أن جبهة البوليساريو قد تكونت في موريتانيا، فإن التطور الأساسي في الحركة كان في الجزائر، بعد أن حقق زعماء الجبهة اتصالهم وتفاهمهم مع السلطة السياسية الجزائرية، باعتبارها دولة تناصر حركات التحرر العربية والإفريقية، مما دفع قيادات الجبهة منذ عام 1974 إلى التوجه إلى الجزائر التي رحبت بهم. وتميزت هذه المرحلة بأنها المنطلق الوحدوي لشعب الصحراء في مواجهة الاستعمار، وارتكزت انطلاقة الجبهة خلال هذه المرحلة على الآتي[29]:

- أن المنطقة الممتدة من جبل طارق إلى نهر السنغال تطل على المحيط الأطلسي، أي أنها حكماً يجب أن تخضع لسياسة الحلف الأطلسي، والساقية الحمراء ووادي الذهب تعتبر نقطة التلاقي في شمال غرب أفريقيا، ومن ثم هي نقطة التماس بين الوطن العربي والقارة الأفريقية.

- نظراً للأهمية الإستراتيجية لإقليم الصحراء عسكرياً واقتصادياً، فإن بقائه تحت سيطرة الاستعمار والإمبريالية يجعله مركزاً لمراقبة شعوب المنطقة وكل تحركاتها، هذا فضلاً عن الناحية الاقتصادية المتمثلة في وجود الموارد الطبيعية في الصحراء.

- الانتماء إلى الوطن العربي والإيمان بأن الشعب في الساقية الحمراء ووادي الذهب هو شعب عربي، وسيبقى كما كان قديماً منارة جديدة في النضال ضد الوجود الاستعماري في المغرب العربي.

لذا تطالب جبهة البوليساريو منذ تأسيسها بالاستقلال التام للصحراء وإقامة كيان مستقل بعيداً عن إسبانيا والمغرب وموريتانيا، ووصفت مناهجها في تحقيق ذلك على أساس العمل السياسي والدبلوماسي واعتماد الكفاح المسلح، والتنظيم العسكري كأسلوب لتحرير وإقامة الدولة السادسة في الشمال الإفريقي. وقد اكتسبت البوليساريو قوتها الحقيقية وذاع صيتها بعد أن مدت جسور بينها وبين الجزائر وليبيا، فقد تبنتها الجزائر واعتبرتها حركة تحريرية تسعى إلى الاستقلال والتحرر وتعمل على تحرير وطنها من السيطرة الاستعمارية[30].

- الجزائر: تنطلق الجزائر في موقفها من قضية الصحراء من وجهة نظر سياسية، كما عبر عن ذلك البيان الصادر من جبهة التحرير الوطني للجزائرية في ديسمبر عام 1975 والذي أكد على مساندة حركات التحرر، ويرى أن النضال في الصحراء بين جبهة البوليساريو التي تدعمها الجزائر، وبين كل من المغرب وموريتانيا، وأن حل هذه المشكلة لا يمكن أن يحدث إلا بحصول شعب الصحراء على استقلاله[31].

وركزت الجزائر سياستها حول الصحراء الغربية انطلاقاً من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وإيمانا منها بثوابت ثورة أول نوفمبر ونصرة

القضايا العادلة في جميع أنحاء العالم وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية. مع العلم أن الجزائر لا تعتبر حاليا طرف مباشر في النزاع كون أن منظمة الأمم المتحدة أعلنت أن النزاع موجود بين الاحتلال المغربي وجبهة البوليساريو وهو مسألة تصفية الاستعمار.

- موريتانيا: إن الدور الذي لعبته موريتانيا في النزاع مر بمرحلتين:

أ/ التذبذب: وهو الدور الذي لعبته من خلال إدعائها بمساندة الشعب الصحراوي في تقرير مصيره مع إسبانيا، وفي نفس الوقت تؤكد حقوقها المشروعة في الصحراء الغربية معللة ذلك بالارتباطات الموجودة بين الشعب الموريتاني والصحراوي من تقاليد ولغة مشتركة.

ب/ التقهقر: حيث لم تحصد موريتانيا من دخولها للصحراء إلا الويلات، وهو ما كلفها التضحيات الجسام ودخول اقتصادها في شلل تام، وهذا بالرغم من الدعم الذي تلقته من فرنسا، إلى غاية الانقلاب العسكري في 10جويلية 1978، الذي جاء بمجموعة من المبادئ من ضمنها إقامة حسن الجوار مع كل شعوب المنطقة، ليتم وقف إطلاق النار بعد يومين من الانقلاب من طرف الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب بصفة منفردة حتى تترك الفرصة للنظام الجديد لتحديد سياسته، وبعد ذلك خرجت موريتانيا من النزاع كطرف مباشر[32].

ولقد خرجت موريتانيا من الصراع من الناحية العملية والرسمية بعد أن عقدت اتفاقية الجزائر مع حركة البوليساريو عام 1979، والتي تم بموجبها تم إنهاء حالة الحرب بينهما وانسحاب موريتانيا من وادي الذهب وتسليمه إلى الصحراويين.

- إسبانيا: منذ احتلالها للسواحل الصحراوية عام 1884 حاولت إسبانيا ضم الصحراء إليها كما هو الحال بالنسبة إلى سبتة ومليلة واتبعت لتحقيق ذلك أساليب عديدة، منها منح شعب الصحراء الجنسية الإسبانية وفتح باب الهجرة أمام الأوربيين إلى منطقة العيون.

ويعود تمسك إسبانيا بالصحراء للأسباب التالية[33]:

أ- التنافس الحاد بين الدول الاستعمارية على المستعمرات، والذي نتج عنه تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، فكانت المغرب من نصيب فرنسا والمناطق الواقعة جنوبها من نصيب إسبانيا.

ب-ضمان حصول إسبانيا على مواقع عسكرية مهمة تعزز سيطرتها وانتشارها على الأراضي المغربية.

ج- المشاكل الداخلية التي كانت تعيشها إسبانيا والاضطرابات أيام حكم الدكتاتور فرانكو، والصراع مع قوى اليسار ومحاولة تصدير هذه المشاكل إلى خارج البلاد.

د- تضارب مصالح القوى الأوربية وأهمية الموقع الجغرافي للمنطقة وتصارع القوى الداخلية عزز من التواجد الأوربي في شمال غرب أفريقيا من خلال العديد من الاتفاقيات.

وبعد اتفاق الجزائر بين البوليساريو وموريتانيا في 05 أوت 1979 أعلنت إسبانيا عن طريق وزير خارجيتها مارسلينو أوريغا Ouriga "Marcelino" عن ترحيبها بالاتفاق،كما رفضت إلحاق الإقليم الذي انسحبت منه موريتانيا بالمغرب، ودعت إلى إجراء استفتاء للصحراويين يمكنهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم، ليظهر تطور الموقف الإسباني من القضية الصحراوية باعتراف الحكومة الإسبانية بجبهة البوليساريو كممثل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي، ونتيجة لذلك أعلنت الحكومة الإسبانية بأن اتفاقية مدريد التي قسمت الصحراء بين المغرب وموريتانيا سلمت إدارة الإقليم ولم تسلم السيادة عليه، وتعتبر إسبانيا حضور المغرب في الصحراء هو مهمة إدارية فقط حتى إجراء استفتاء تقرير المصير[34].

المحور الرابع: موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية

ساندت الجزائر منذ البداية الشعوب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير مصيره، واعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية، وفي نهاية الثمانينيات أقرت منظمة الأمم المتحدة قرار وقف إطلاق النار، وتنظيم استفتاء شعبي في الإقليم، دعمت الجزائر الخطة الأممية.فكان موقف الجزائر واضحا حيال نزاع الصحراء والقائم على أساس الإعتراف بحق الشعب الصحراوي في ممارسة حق تقرير المصير.

وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة وأنها ستعترف بنتائج الاستفتاء إن جرى بحرية ونزاهة، وذلك حتى في أوج أزمتها الداخلية التي أضعفتها سياسيا على الساحة الدولية، كذلك تعتبر الجزائر أنه لا يوجد نزاع بينها وبين المغرب حول الصحراء الغربية[35].

ومنذ طرح القضية أمام المجتمع الدولي اتخذت الجزائر موقف واحد وهو تصفية الاستعمار الذي يتمثل في تقرير مصير الشعب الصحراوي وتحريره، ومن هذا المبدأ الجزائري الذي لم يتغير عبر الزمن عملت الجزائر على التنسيق بين الدول المجاورة للصحراء الغربية وإنهاء كل الخلافات بينها، وذلك للإسراع بتحرير هذا الإقليم العربي الإفريقي وقطع كل السبل لمناورات حتى يطيل في عمر استعماره ونهب الثروات[36].

إن تصريحات المسؤولين الجزائريين تؤكد على هذه المبادئ بشكل مستمر، ففي تصريح للرئيس الجزائري هواري بومدين في سنة 1975 قال: "إننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليست لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية... ولكنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية، ومن حقها أن تنادي بمبدأ تقرير المصير... ولن نكون ضد الأمم المتحدة»[37].

إن وجهة النظر الجزائرية استندت على القرار الذي أصدرته لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، والتي تمثلت في أن تضمن الجمعية العامة حقوق الشعب الصحراوي، وأن السلطة الحاكمة مسؤولة عن توجيه شعب الصحراء إلى الاستقلال، وممارسة حقه في تقرير المصير، من خلال استفتاء تنظمه السلطة الحاكمة بإسبانيا، بالمشاورة مع المغرب وموريتانيا والجزائر، كما دافعت الجزائر على مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وتستند إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة[38].

ومنها القرار الرقم 1514 الصادر عن الدورة الرقم 15 للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها والإقرار بحريتها الكاملة في اختيار وضعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كذلك استندت إلى القرار الرقم 20/3229 الذي يؤكد ضرورة اتخاذ الخطوات العاجلة، في الأقاليم التي لم تحقق استقلالها لتحويل السلطة إلى شعوب هذه الأقاليم، بدون شروط أو تحفظ في التعبير، وبكل حرية دون النظر إلى المعتقد أو اللون أو الجنس، لكي يمكن الحصول على الاستقلال التام.

واستندت الجزائر أيضا إلى أن الصحراء الغربية هي أحد أقاليم التي تتمتع بالحكم الذاتي، ومن ثمة يتعين على الدولة القائمة بالإدارة وفقا للفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، أن تسير بها نحو الاستقلال من خلال ممارسة سكانها لحق تقرير المصير، كذلك بُني المفهوم الجزائري على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 2591/24، 2711/25، 27/2984، 28/3163، والتي تقر بوجوب ممارسة سكان الصحراء لحقهم في تقرير المصير من خلال الاستفتاء، على أن تقوم الدولة القائمة بالإدارة، بالتشاور مع الحكومة المغربية والموريتانية، وأي طرف أخر بتقرير الإجراءات لإجراء هذا الاستفتاء[39].

ولقد سعت الجزائر لإدراج الجمهورية العربية الصحراوية في تشكيل لواء شمال إفريقيا، وأصبحت تتعامل مع الصحراء الغربية وكأنها دولة كاملة السيادة، ومن خلال مشاركتها يعني أنها سوف تستفيد من خدمات الدعم الفني العالية في إطار هذه القوة، مما يعني إعطاء الشرعية للدعم التقني للصحراء الغربية وفي إطار جماعي، وبذلك تكون قد حققت هدفين؛ الأول التخلص من إحراج المغرب لها بأنها تقوم بتقديم الدعم لمتمردين عليه، إذا أصبح يواجه عدة دول تتعامل مع جبهة البوليساريو، أما الهدف الثاني فهو تجاوز محاولة أي تصنيف لجبهة البوليساريو في خانة الإرهاب، إضافة إلى جعل الدول الإفريقية تستبعد إعادة النظر في عضويتها(الصحراء الغربية) نظرا للمكاسب المحققة.

بإضافة إلى أن الجزائر تسعى لوقوف هذه الدول إلى جانبها في إطار تسخير قوة إفريقية لمحاربة الإرهاب في الساحل والصحراء[40].

إذن يستند الموقف الجزائري، اتجاه قضية الصحراء الغربية، إلى ثلاث ركائز أساسية هي[41]:

- تعتبر الجزائر طرفا مهتما بالموضوع فقد دخلت كطرف مهتم بالقضية، وأصبحت تشارك بصفة اعتيادية في أعمال لجنة تصفية الاستعمار، على أساس أنها من الدول المجاورة للإقليم الصحراوي، وعليه فإن الممثل الجزائري في دورة نوفمبر 1966 قال أمام اللجنة الأممية لتصفية الاستعمار: " من الطبيعي أن تهتم الجزائر بمستقبل بلد مكون من قبائل يعيشون شهور عديدة فوق إقليمها ولديها معهم حدود مشتركة ... " .

-إن الجزائر ليس لها أي مطالب أو طموحات إقليمية اتجاه إقليم الصحراء الغربية.

-حق تقرير المصير هو الآلية الأكثر ضمانا لحق الشعب الصحراوي.

كما يمكن تحديد الموقف الجزائري حسب تقرير البعثة الأممية من أجل تقصي الحقائق المرسلة إلى الصحراء الغربية في النصف الأول من سنة 1975 وفق النقاط التالية:

- نفت نفيا قاطعا أي مطامع ترابية في الإقليم.
- تمسكت بضرورة خروج الاستعمار الإسباني من المنطقة وفق مبادئ الأمم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الإفريقية.
- احترام إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر.
- مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها يستمد شرعيته من التجربة الثورية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية.

فموقف الجزائر بهذا المعنى يتماشى ومبادئ سياستها الخارجية التي تبلورت أثناء الثورة وعرفت بها عالميا، ويتفق مع مبادئ الإتحاد الإفريقي، خاصة مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو موقف ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة حول تصفية الاستعمار في إقليم الصحراء الغربية. وهذا ما أكدته مختلف المذكرات المقدمة إلى هذه المنظمات في إطار سعيها لإيجاد حل سلمي وعادل للقضية الصحراوية[42].

وترى أن قضية شعب الصحراء أولى بالمساعدة مادامت قضية عادلة ومسألة تصفية استعمار، كما أن أراضيه متاخمة لحدود الجزائر الغربية، وقد أكدت الجزائر دعمها للشعوب المستعمرة والمكافحة من أجل الحرية. كما أن هذا الدعم واجب قانوني نص عليه دستور الجزائر والذي جاء فيه: "تعمل الجزائر على تحقيق التضامن في الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية "، وهذا نتيجة لما عاشه وعاناه الشعب الجزائري من تنكيل وإهانة من الاستعمار الفرنسي، لهذا بالإضافة إلى أن الجزائر لم تكن بما تملكه من رصيد ثوري قادرة على البقاء دون حراك إزاء ما يجري على حدودها الغربية القريبة، وهي التي تقدم الدعم غير المشروط لحركات تحرر الشعوب المستعمرة البعيدة عنها **التي** لا يجمعها بها عرق ولا دين ولا حدود ولا لغة[43].

لقد قدمت الجزائر للشعب الصحراوي أشكالا متعددة من الدعم، كان أولها إيواء اللاجئين الذين فروا من الإبادة والتطهير إثر ما سمي بالمسيرة الخضراء في شهر أكتوبر 1975، وما تبعها من قنبلة الطيران المغربي وحرقه بالنابالم والفوسفور لمخيمات اللاجئين في القلتة وتيفاريتي وأم الدريكة بتاريخ 26 فيفري 1976.

والحقيقة أن من كل الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي لم تورد إلى غاية اليوم أي نص تمنع فيه الجزائر من استقبال اللاجئين الصحراويين وإقامة مخيمات لهم في تندوف، بل أنها قد شجعت على فعل ذلك وترسل هيئات الإغاثة هناك.

وقد أستند المفهوم الجزائري لحق تقرير المصير إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة، ومنها القرار رقم 1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها والإقرار بحريتها الكاملة في اختيار وضعها السياسي والاقتصادي.

كذلك أستند إلى القرار رقم 3229/20 الذي يؤكد ضرورة اتخاذ الخطوات العاجلة في الإقاليم التي لم يتحقق استقلالها لتحويل السلطة إلى شعوب هذه الأقاليم، ومن دون شروط أو تحفظ[44].

الخاتمة:

إن معاناة الشعب الصحراوي بدأت منذ الاحتلال الإسباني للمنطقة في 1884، لتبدأ معاناة أخرى في 1975 بعقد إسبانيا لاتفاق مع المغرب وموريتانيا يقضي بتقسيم الصحراء بين هاتين الدولتين مقابل ضمان مصالح إسبانيا في المنطقة، وبالاحتلال المغربي للأراضي الصحراوية بدأت مرحلة أخرى من استعمار نتج عنه تقتيل وانتهاك للحقوق واستنزاف للخيرات.

النتائج: تتلخص أهم النتائج المتوصل لها في هذا المقال في:

1/ إن الموقع الاستراتيجي الهام للصحراء الغربية وغناها جعلها محل أطماع عدة دول استعمارية.

2/ شكل ظهور جبهة البوليساريو كحركة تحرير وطنية تدافع عن حقوق الشعب الصحراوي أثر كبير على مسار النزاع في المنطقة.

3/ عدم مراعاة ولا احترام المغرب للقرارات الدولية ولا حتى للرأي الاستشاري الذي قدمته محكمة العدل الدولية في أكتوبر 1975، وتوصلت فيه إلى أن جميع الأدلة المادية والمعلومات المقدمة للمحكمة لا تثبت وجود أية روابط سيادة إقليمية بين أرض الصحراء الغربية من جهة، والمملكة المغربية أو موريتانيا من جهة أخرى.

4/ إن محكمة العدل الدولية لم يثبت لديها وجود روابط قانونية من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار رقم 1514 المتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وعلى الخصوص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر عن إرادة سكان المنطقة.

5/ إن الموقف الجزائري من القضية الصحراوية قائم على مبادئ الدولة الجزائرية، وأساسه مبادئ الثورة التحريرية التي حكمت السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال والقاضي بمساندة الشعوب في تقرير مصيرها، دون ترتيب أي حسابات أو مصالح في المنطقة أو الاستفادة الاقتصادية على حساب الشعب الصحراوي، فالجزائر لا ناقة لها ولا جمل في النزاع.

الاقتراحات: وتتمثل في:

1/ على الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 اتخاذ الإجراءات والآليات المناسبة التي تلزم دولة الاحتلال المغربي باحترام اتفاقيات جنيف خاصة الرابعة.

2/ ضرورة قيام السلطة الصحراوية ومؤسسات المجتمع المدني المختصة بالعمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية المستمرة ضد الشعب الصحراوي.

3/ دعوة منظمات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية لضرورة التواجد في الأراضي الصحراوية المحتلة لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وإصدار التقارير التي تفضح الانتهاكات المغربية لحقوق الإنسان.

الهوامش:

1 جاسم شعلان، مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي، المجلة للعلوم السياسية، كلية التربية الأساسية-جامعة بابل، سبتمبر2012، ص 1.

2 بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، 1987، ص 30 .

3 مسعود شعنان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية_ حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير_، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر-، 2007، ص 63.

4 المرجع نفسه، ص66-67.

5 حسين مجدوبي،"مهامي في الصحراء" للدبلوماسي الإسباني أنخيل غارسيا -أي حل لنزاع الصحراء الغربية :اقتسام أم فيديرالية ؟ .-، جريدة القدس الأسبوعي، 2014/11/20 .

6 راغب السرجاني ،"الصحراء الغربية ... المغرب أم البوليساريو". متوفر على: **http://forum.stop html439243.com/55**، تاريخ الإطلاع: 2020/01/29 على الساعة: 15:45.

7 جاسم شعلان، المرجع السابق، ص 1.

8 المرجع نفسه، ص 29.

9 جهاد عودة، الإطار الدولي والإقليمي الصحراء الغربية، القاهرة، 1987، ص 3.

10 المرجع نفسه، ص 10.

11 عتيقة نصيب، العلاقات الجزائرية في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، 2012، ص 122.

12 المرجع نفسه.

13 المرجع نفسه، ص121.

14 جاسم شعلان، المرجع السابق، ص 3.

15 جهاد عودة، المرجع السابق، ص 15.

16 المرجع نفسه.

17 هادي أحمد مخلف، المقومات الجيوستراتيجية للوطن العربي، مجلة آفاق عربية، العدد5، بغداد، 1985، ص115.

18 عتيقة نصيب، المرجع السابق، ص 123.

19 المرجع نفسه.

20 أحمد بن الطاهر منصوري، تاريخ الصحراء الغربية، دار هومة للطباعة والنشر، 2008، ص ص31 -32.

21 محمد هلاب، بحث متكامل حول القضية الوطنية.متوفر على: http://www.intifadamay.com/1/trabsah تاريخ الإطلاع: 2020/01/30 على الساعة: 11:05.

22 عتيقة نصيب، المرجع السابق، ص 125.

23 سلفادور باياريس كاري، باولا كانيت كاستيا، الصحراء في القلب، تر: أحمد الشبعة، دار فالنسيا، إسبانيا، ،1999، ص ص 11-15.

24 عبد الغني سعودي، مشكلة الصحراء الغربية _دراسة في خلفية الصراع وتطوره_، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العدد 14 ديسمبر 1978 ، ص165.

25 كروم محمد صالح، سياسة المملكة المغربية في الصحراء الغربية 1975-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2011، ص 176.

26 عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص30.

27 كروم محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص117.

28 راغب السرجاني، المرجع السابق.

29 المرجع نفسه.

30 السيد حمدي يخطيه، جبهة البوليساريو كفاح تدعمه الشرعية، الجزائر: الجاحظية، 2000، ص12.

31 محمد عيسى الشرقاوي، صراع الصحراء والمبادرة المغربية، مجلة السياسة الدولية، العدد66، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1981، ص134.

32 المرجع نفسه.

33 محمد عايد الجابري، وحدة المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص ص20-24.

34 علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، مصر: دار الحكمة، 1982، ص81 .

35 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر- أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص83- 84.

36 عمر صدوق، المرجع السابق، ص 256.

37 سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد، الجزائر: المطبوعات الجميلة للنشر، 1997، ص144.

38 المرجع نفسه.

39 السيد حمدي يخطيه، المرجع السابق، ص15.

40 المرجع نفسه.

41 بوزرب رياض، "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963- 1988"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري –قسنطينة-، 2008، ص 94.

42 المرجع نفسه.

43 كروم محمد صالح، المرجع السابق، ص180.

44 المرجع نفسه.

قائمة المراجع:

الكتب:

1/ أحمد بن الطاهر منصوري، تاريخ الصحراء الغربية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2008.

2/ السيد حمدي يخطيه، جبهة البوليساريو كفاح تدعمه الشرعية، الجزائر، الجاحظية، 2000.

3/ بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، 1987.

4/ جهاد عودة، الإطار الدولي والإقليمي الصحراء الغربية، القاهرة، 1987.

5/ محمد عايد الجابري، وحدة المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

6/ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر- أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

7/ علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، مصر، دار الحكمة، 1982.

8/ عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية (دراسة قانونية)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

9/ سلفادور باياريس كاري، باولا كانيت كاستيا، الصحراء في القلب، تر: أحمد الشبعة، دار فالنسيا، إسبانيا، ،1999.

10/ سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد، الجزائر، المطبوعات الجميلة للنشر، 1997.

الرسائل والأطروحات:

1/ مسعود شعنان، "نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية : حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر-، 2007.

2/ العايب سليم، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر- باتنة-، 2011.

3/ بوزرب رياض، "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963- 1988"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري –قسنطينة-، 2008.

4/كروم محمد صالح، سياسة المملكة المغربية في الصحراء الغربية 1975-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2011.

5/ عتيقة نصيب، "العلاقات الجزائرية في فترة ما بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، 2012.

المقالات:

1/ جاسم شعلان، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي"، المجلة للعلوم السياسية، كلية التربية الأساسية-جامعة بابل، سبتمبر2012.

2/ هادي أحمد مخلف، "المقومات الجيوستراتيجية للوطن العربي"، مجلة آفاق عربية، العدد5، بغداد، 1985.

3/ محمد عيسى الشرقاوي، "صراع الصحراء والمبادرة المغربية، مجلة السياسة الدولية"، العدد66، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1981.

4/ عبد الغني سعودي، "مشكلة الصحراء الغربية _دراسة في خلفية الصراع وتطوره_"، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العدد 14 ديسمبر 1978.

الجرائد اليومية:

حسين مجدوبي،"مهامي في الصحراء" للدبلوماسي الإسباني أنخيل غارسيا -أي حل لنزاع الصحراء الغربية :اقتسام أم فيديرالية ؟ .-، جريدة القدس الأسبوعي، 2014/11/20.

مواقع الانترنت:

1/ محمد هلاب، بحث متكامل حول القضية الوطنية متوفر على: . **http://www.intifadamay.com/1/trabsah** تاريخ الإطلاع: 2020/01/30 على الساعة: 11:05.

2/ راغب السرجاني ،"الصحراء الغربية ... المغرب أم البوليساريو". متوفر على: **http://forum.stop html439243.com/55**، تاريخ الإطلاع: 2020/01/29. على الساعة: 15:45.